اجراءات جديدة في دوائر التنظيم

عمدت السلطات العسكرية موظفا اسرائيليا لاول مرة منذ الاحتلال عام ١٩٦٧، للمراقبة والتفتيش على التنظيم والابنية في الضفة الغربية، وكانت السلطات تكتفي بالموظفين العرب في هذه المراكز.

ومن جهة اخرى فصلت سلطات الحكم العسكري دائرة التنظيم في منطقة جنين عن البلدية، وتعتبر هذه الخطوة الاولى من نوعها. وعلق مصدر مطلع، بان هذه الخطوة هي تجربة قد تقوم بها السلطات، اذا ما نجحت، بتطبيقها في باقي مدن الضفة الغربية.

واضاف المصدر: من المتوقع ان تؤدي هذه الخطوة الى الحد من المشاريع الاسكانية في المناطق المحتلة، وخاصة على صعيد الجمعيات الاسكانية التعاونية والتضييق على المواطنين وللحيلولة دون الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها المجالس البلدية المنتخبة، وفق صلاحياتها وامكانياتها.

وتجدر الاشارة الى ان سلطات الحكم العسكري قد عينت في كل من بلديتي بيت حالا ودير دبوان غير المنتخبتين موظفين رسميين، للاشراف على دوائر التنظيم.

ويعلق المراقبون على هذه الخطوات الجديدة التي بدأت السلطات بتنفيذها بانها تندرج ضمن مخطط فرض مشروع الحكم الاداري الذاتي، واعطاء فرصة اكبر للمستوطنات الاسرائيلية المجاورة للتوسع على حساب الاراضي العربية

ومن شأن الامر العسكري الاخير الذي ينص على فرض مخالفة بقدر ١٠٠ دينار كحد ادنى و ١٠٠٠ دينار اردني كحد اقصى بدل نص القانون الاردني وهو ٢٠ — ٢٠٠ دينار فقط على من يخالف التنظيم، ان يحد ايضا من عمليات البناء، وبالتالي الحد من انتشار الابنية في الضفة الغربية

مع أحد الرافضين للخدمة العسكرية في المناطق المحتلة:
نرفض الخدمة لأسباب سياسية وضميرية ونعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني

تحدثت الانباء الصحفية في المدة الاخيرة عن رفض حوالي ٣٤ شابا اسرائيليا الخدمة العسكرية في المناطق العربية المحتلة، او لما يعرف بمنطقة ما وراء الخط الاخضر. واشارت الانباء المذكورة، الى ان رفض الخدمة العسكرية في الضفة والقطاع قد ابتدأ يتخذ شكلا علنيا وجماعيا بعد ان كان في السابق مجرد ظاهرة فردية وغير معلنة. ولوحظ ايضا ان الصحف الاسرائيلية قد اولت بدورها اهتماما معينا لهذه الظاهرة، وذلك على عكس عادتها من قبل، وتراوحت ردود فعلها بين التأييد والمعالجة الحيادية من جهة وبين الشجب والاستنكار والدعوة الى ادخال رافضي الخدمة الى السجن من جهة ثانية. كما اعربت اوساط اخرى بانه على الرغم من عدم اتفاقها مع قضية هؤلاء الشبان الا انها تحترم وتقدر دفاعهم عن موقفهم، واستعدادهم للذهاب الى السجن مقابل الدفاع عنه.

وفي لقاء اجراه مراسلنا مع "جاد الغازي" احد الرافضين للخدمة العسكرية في المناطق المحتلة قبل استدعائه للخدمة، اكد ان رفض الخدمة في ما وراء الخط الاخضر، هو لاسباب ضميرية وسياسية.

واضاف "على المستوى الضميري فاننا غير قادرين على رؤية انفسنا كمحتلين للشعب الفلسطيني. اما على المستوى السياسي فان رفضنا هو تعبير عن الرفض لسياسة الاحتلال الاسرائيلي، ونحن نعتبره ايضا انفصالا تاما عن الاحتلال ايديولوجيا وسياسيا، اذ ان الصراع الاساسي هو بين رافضي الاحتلال ومؤيديه وليس بين اليهود والعرب كما يجرى تصويره."

سؤال: كيف بدأت حركة رفض الخدمة في المناطق المحتلة؟

جواب: دخلت قضية رفض الخدمة في المناطق المحتلة الى مرحلة جديدة في الصيف الماضي بعد ان اقتصرت في المرحلة السابقة على عدد من الحالات الفردية وكانت البداية عندما ارسل ٢٧ من الرافضين للخدمة في ٢٥ حزيران ١٩٧٩، رسالة الى وزير الدفاع عيزر فايتسمان، اعلنوا فيها موقفهم وقالوا فيها: "نحن مقتنعون ان خطوتنا هذه هي من احل السلام العادل مع الشعب العربي الفلسطيني"

واضاف جاد الغازي "لم نكتف بالرسالة طبعا وواصلنا حملتنا الاعلامية لشرح قضيتنا امام الرأي العام. واستطيع تلخيص مسيرتنا بما يلي:

١— في آب ١٩٧٩ نشرت ١١٠ شخصيات اسرائيلية معروفة عريضة تأييد لموقفنا.

٢— في شهر كانون اول وبعد ادخال احد الشباب ويدعى داني امير الى السجن لرفضه الخدمة في المناطق المحتلة، نظمت مظاهرات احتجاجية قرب بيت الصحافة في تل أبيب وامام الكنيست في القدس، كما وقع ١٥٠ شخصية اسرائيلية سياسية واجتماعية عريضة ثانية لتأييد موقفنا.

٣— بتاريخ ٢٢ كانون ثاني عقدنا مؤتمرا صحفيا في "بيت أغرون" في القدس الغربية لطرح القضية مرة اخرى".

سؤال: ماذا كان رد فعل السلطات؟

جواب: ادخلت السلطات داني امير للسجن، ورفضت الاعتراف بحقنا بعدم الخدمة في المناطق المحتلة. والمحت في اكثر من مناسبة وبصورة غير مباشرة الى انه من الافضل والانسب رفض الخدمة نهائيا على رفضها في مناطق معينة، لان طرح القضية بهذا الشكل يؤدي الى طرح واظهار موضوع المناطق المحتلة وهذا يعني ايضا ان دفعنا برفض الخدمة نهائيا هو مقدمة لمحاصرتنا في اطار يسهل معاقبتنا وعزلنا من خلاله".

سؤال: ماذا تعتقد بالنسبة للمستقبل؟

جواب: لقد نجحنا حتى الان في طرح قضيتنا على الرأي العام في الداخل، وسنعمل في المرحلة القادمة على كسب تأييد اضافي لهذه الخطوة في المناطق المحتلة وخارجها ايضا. اننا نعتبر موقفنا هذا بمثابة اعلان للاستقلال عن السياسة الرسمية ومؤسساتها وهذا هو الطريق الصحيح للتعبير عن امكانية التعايش مع الشعب الفلسطيني. وقال جاد الغازي "اذا خيرنا بين ان نكون سجانين للشعب الفلسطيني وبين ان نكون في السجن الاسرائيلي فسنختار السجن". واكد جاد الغازي بانه وآخرون من زملائه يؤكدون بان هنالك حاجة ماسة للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وبالحقوق الوطنية المشروعة لهذا الشعب وفق قرارات الامم المتحدة، وبضرورة التفاوض مع المنظمة ورفض مشروع الحكم الذاتي."

كل شيء وله ضريبة

يقول الراوي انه كان في قديم الزمان سلطان جائر انفق اموال شعبه في غير مصلحتهم ولما اصبحت خزينة الدولة خاوية وارهق عامة الشعب من الضرائب فكر في طريقة يسلب فيها اغنى ثلاثة فيها اموالهم فارسل اليهم يطلب مقابلتهم، ولما وصلوا ديوانه، ادخل اول تاجر وقال له ما هذا؟؟ واشار الى خروف. فقال له هذا خروف يا مولاي فامر السلطان جنده بضربه وهو يقول الله اكبر قوم لا يفرقون بين الخروف والحدي وامر بتغريمه عشرة آلاف دينار وكان رفيقاه ينظران اليه ويستمعان. ثم أمر السلطان بادخال التاجر الثاني، فقال له ما هذا؟؟ واشار الى الخروف ايضا.. فقال له هذا جدي يا سيدي.. فامر بضربه وغرّمه كصاحبه ثم امر بادخال التاجر الثالث فسأله كصاحبيه؟ فاجاب هذا سخط من الله يا مولاي وهذه عشرة آلاف دينار..

ولا شك ان سكان المناطق المحتلة وخصوصا سكان القدس منهم يترحمون كل يوم وليلة على ذاك السلطان الجائر، لانه ارحم من سلطات هذا الزمان التي لم تترك رجلا ولا امرأة ولا طفلا ولا متجرا ولا بيتا ولا حيوانا اليفا ولا عقارا الا وفرضت عليه ضريبة عادية ثم ضريبة مضافة حتى ان الانسان اصبح لا يأكل (لقمة الخبز الا مغمسة بالقطران مضافا اليه قليلا من الدم) وحتى وصل الامر الى ان تصادر البضاعة من المتجر والاثاث من البيت، كل هذا لانهم يعيشون تحت حكم ليس لهم الخيار في قبوله او رفضه ذاك النظام الذي ارهقته سياسة الحروب والضيم. فالى متى سيبقى هذا السخط؟؟

جميل السلحوت

مصانع النسيج في بيت لحم تحتج على المنافسة المصرية

ظهرت في الفترة الاخيرة بعد التطبيع، كميات كبيرة من المنسوجات المصرية في مدن جنوب الضفة وخاصة "البشاكير". وقد اثار ذلك استياء اصحاب مصانع النسيج مثلما اثار استياء غالبية المواطنين، وقد لوحظ ان تلك المنسوجات هي من الصنف الجيد وعرضت باسعار توازي نصف سعر منتجات المصانع المحلية. الامر الذي يؤكد ان هذه المنتوجات دخلت خصيصا الى اسواق الضفة الغربية لمنافسة الصناعة المحلية. خصوصا وان هذه الاصناف من المنسوجات تخصص في مصر للتصدير.

وقام اصحاب مصانع النسيج في منطقة بيت لحم بتنظيم عريضة احتجاج الى دائرة الجمارك حيث تبين ان تلك البضائع قد دخلت البلاد بطريقة غير مشروعة كما اكد موظفو الجمارك.

وعلم ان دائرة الجمارك باشرت في التحقيق بالامر واستطاعت التوصل الى احد تجار مدينة الخليل كمورد لتلك البضائع الى منطقة بيت لحم ولكن لم يكشف النقاب بعد عن الجهة التي سلمت ذلك التاجر البضائع للتسويق.

هذا وتشك اوساط الصناعيين والتجار في ان يكون وصول المنسوجات المصرية حادث تهريب عادي نظرا لضخامة الكمية التي عرضت في الاسواق. والى حين كشف نتائج التحقيق سيظل العامل السياسي في الموضوع مطروحا للتكهنات.

رجال الكنائس يطالبون بحمايتهم

ناشد رجال الكنائس الاجنبية العاملة في القدس الرأي العام العالمي اتخاذ اجراءات دولية تضمن حرمة الاماكن المقدسة والطوائف الدينية.

وقد بادر رجال الكنائس الى اصدار هذا النداء، وبينهم القس روى كريدر والاب انغناتسيو مانسيني والاب برجيل بكسنر، بعد ان بلغت اعتداءات العصابات الفاشية على الكنائس وحوانيت الكتب المقدسة حد العنف المنظم والذي اتخذ شكل تحطيم ابواب ونوافذ هذه الاماكن وتلطيخ جدرانها برموز الصليب المعقوف وشعارات من مثل: اذهبوا من هنا ايها الخنازير النازيين.

ولم يتخذ رجال الدين المسيحيين هذه الخطوة الا بعد ان شعروا باهمال البوليس في تعقب المجرمين من جماعة "كاخ"، و "غوش ايمونيم".. وسكوت رئيس الوزراء مناحيم بيغن عن التنديد بهم بصورة قاطعة.

وجاء في مناشدتهم ان حوادث الاعتداءات الاخيرة تشير الى ظهور عنصر جديد يتميز بالتحريض العنصري وتقديس العنف اكثر مما يتميز بالحماس الديني.. كما ان هذه الحوادث ناجمة عن وجهة نظر انعزالية ازاء طابع القدس.. اي الاصرار على تهويدها واستبعاد الطوائف الاخرى عنها.

وطالب رجال الكنائس بترتيب دولي يصون حقوق وحريات الاديان الموحدة الثلاثة — (الاسلام والمسيحية واليهودية).

عن الاتحاد

لمن تمنح تصاريح العمل؟

يشكو عدد من العمال من منعهم من الحصول على تصاريح العمل وفي الوقت الذي تعتبر فيه مكاتب العمل التي تشرف عليها السلطات هي الطريق للحصول على تصاريح العمل الا ان مكاتب الحكم العسكري تقوم بفرز التصاريح لمنع العديد من العمال، ويشمل هذا الحظر كما يبدو غالبية من اعتقلوا ولو لفترة قصيرة، بالاضافة الى كل من لا ترغب مكاتب الحكم العسكري في منحه تصريح عمل، كما يشكو العديد من العمال لتعرضهم للمساومات والعروضات من قبل المسؤولين.

المدير وشروط الوظيفة

علم ان مسؤول احد الدوائر في الخليل يظهر بين الفينة والاخرى في اعلانات صحفية سواء بالتهاني او التعازي ويقوم بجمع المبلغ الذي تتقاضاه الصحيفة من موظفي دائرته وذكر بعض الموظفين ان كل موظف دفع في الشهر الماضي ما يقرب من ٥٠٠ ليرة، ومن المعروف ان موظفي دائرته يزيد عن الخمسين موظفا. والملفت للنظر في هذا الامر هو ان المبلغ يزيد كثيرا عما تحتاجه الاعلانات الصحفية، والامر الاخر هو ان رأي المدير مطاع لكونه يتمكن من فصل اي موظف لا يدفع فكيف ان اعترض، ويقول البعض محتجا علينا ان نفهم ان هذا من ضمن شروط بقائنا في الوظيفة..؟؟

الحاخام عوباديا:
"السلام أكثر أهميه من أرض اسرائيل الكاملة"

مرة اخرى اكد الحاخام عوباديا يوسف في مقابلة له مع حركة "اوزفيشالوم" من جماعة حمائم المتدينين الذين قدموا الى البلاد موقفه من قضية "ارض اسرائيل الكاملة" وقال "ان مبادلة المناطق المحتلة بالسلام" امر ضروري.

والجدير بالذكر ان اعضاء هذه الحركة قدموا الى البلاد ليؤكدوا دعمهم لاراء الحاخام عوباديا، الذي تمنى لهم النجاح في استقطاب اوساط اخرى لدعم آراءه.

وقال الحاخام ان قطاعات واسعة من المتدينين ورجال الدين، والقضاة تؤيد موقفه من قضية السلام. وكما هو معروف فان هذا الحاخام يطالب باعادة كافة الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

الآن في المكتبات
"مؤامرة لخنق المعارضة في أميركا"

يعرض الكتاب ماهية الحقوق الديمقراطية والدستورية والانسانية التي يتمتع بها المواطن الامريكي كما تتحدث عنها الوثائق الرسمية الاميركية نفسها. ويطلب الكتاب من مكتبة التقدم برام الله.

شكر للمحامية لانغر وزميلها عمر بيادسه

نحن اهالي فتيات مخيم الجلزون، عدلة حسين، انتصار قاسم، ويسرى موسى، نتقدم بعميق شكرنا للمحامية فيبيتسيا لانغر وزميلها المحامي عمر بيادسة للجهود التي بذلاها في الدفاع عن بناتنا، مما كان له اكبر الاثر في الافراج عنهن.. مع تمنياتنا لهما بدوام التقدم في عملهما المثمر والنبيل..